وثائق خطة "دي ميستورا" حول سورية: لا دعوة لرحيل الأسد

كتبه فريق التحرير | 1 سبتمبر ,2015

حصل موقع "السورية نت" المقرب من الائتلاف الوطني السوري المعارض على الوثائق التي تتضمن خطة المبعوث الأممي إلى سورية "ستافان دي ميستورا" من أجل التوصل إلى تسوية للقضية السورية.

وبحسب الوثائق التي نُشرت كاملة باللغتين العربية والإنكليزية، تتضمن الوثيقة الأولى الإطار التنفيذي لبيان جنيف، فيما تبيّن الوثيقة الثانية تأطير مجموعات العمل (الأربعة التي نصت عليها خطة دي ميستورا). واللافت أن كلا الوثيقتين لم تدعيا إلى رحيل الأسد بل تطرحه كشريك في عملية الحل السياسي على الرغم من تورط النظام في قتل ما لا يقل عن 300 ألف شخص، بحسب إحصاءات منظمات حقوق الإنسان.

كما يبدو من خلال الوثائق تركيز الانتباه بشكل أكبر على مكافحة الإرهاب وجعله أولوية على مناقشة مصير الأسد في السلطة، وهو الأمر الذي رفضته المعارضة السورية سابقاً، إذ تخشى أن يجري إعادة تأهيل النظام وإعادة الشرعية له من باب طرحه كشريك في مكافحة الإرهاب وقتاله للتنظيمات الإرهابية.

وتنقسم الوثيقة الأولى إلى 4 مراحل وهي:

دعم إقليمي ودولي

يمضي "دي ميستورا" في خطته عبر الحصول على دعم إقليمي ودولي، حيث يمكن للمبعوث الخاص تحديداً إشراك الجهات الكبرى الفاعلة إقليمياً ودولياً عندما يرى أن هناك حاجة لذلك، ويعني هذا البند أنه بالإمكان إشراك إيران – الداعم الأساسي لنظام بشار الأسد – في المفاوضات، وهو ما يقابل برفض من قبل المعارضة السورية التي ترى أن إيران تشارك الأسد في قتل السوريين.

التفاوض

وتأتي المرحلة الثانية تحت عنوان "مرحلة التفاوض"، وأهم ما تشير الوثيقة إليه في هذا السياق، أن المفاوضات التي سيجريها "دي ميستورا" من خلال المحادثات المباشرة أو المفاوضات غير المباشرة تقوم على أساس بيان جنيف، وتهدف المفاوضات إلى وقف إطلاق نار دائم بين النظام والمعارضة والتعاون فيما بينهما على محاربة "التنظيمات الإرهابية"، بالإضافة إلى إصلاح قطاع الأمن، وتشير الوثيقة إلى أن عملية المفاوضات ستكون بقيادة سورية – سورية.

المرحلة الانتقالية

وتنص وثائق "دي ميستورا" في هذه المرحلة على 16 بنداً، ومن أهم ما جاء فيها تعهد كل من النظام والمعارضة بوقف إطلاق النار المستمر، ووضع جدول زمني لوقف دعم المقاتلين الأجانب من سورية وانسحابهم منها، وتشير الوثائق إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية مع استثناء الصلاحيات الشرفية.

وحول طبيعة هذه الهيئة، تنص خطة "دي ميستورا" على أن تقوم الهيئة على أساس غير طائفي وغير تمييزي. وأن تتشكل من ممثلين عن الحكومة، والمعارضة، وممثلين عن المجتمع المدني غير مرتبطين بالحكومة أو بالمعارضة. وبمجرد إنشائها تمتلك هيئة الحكم الانتقالي سلطة كاملة على كافة المسائل العسكرية والأمنية، كما يجب أن تقوم بالإشراف على المجلس العسكري المشترك.

والمجلس العسكري المشترك سيضم ممثلين عن الأطياف المقاتلة الفاعلة في المشهد السوري، وسيكون بمثابة منصة لقيادة جميع العمليات العسكرية بين الأطراف وخوض القتال المشترك ضد "التنظيمات الإرهابية" واستعادة وحدة الأراضي، فضلاً عن أن المجتمع الدولي سيساعد هيئة الحكم الانتقالي بمحاربة "التنظيمات الإرهابية" المتواجدة في سورية.

وبحسب خطة "دي ميستورا" تفضي هذه الإجراءات المذكورة أعلاه إلى عقد مؤتمر وطني سوري يضم أشخاصا ممثلين عن الحكومة، والمعارضة، والمجتمع المدني (ويمثل هذا البند جوهر خلاف بين المعارضة ودي ميستورا، إذ أن نظام الأسد سيسمح له باختيار الممثلين عنه للدخول في المفاوضات، بينما سيختار دي ميستورا بنفسه من يمثل المعارضة السورية، وتخشى المعارضة من أن يتم تسويق أشخاص ليست لديهم مشكلة في بقاء الأسد بالسلطة وطرحهم على أنهم معارضين للنظام في أي تفاوض محتمل). وسيكون من مهام المؤتمر الوطني إلى جانب عملية الحوار، تعيين لجنة لإجراء مراجعة للدستور.

وتنص خطة "دي ميستورا" بخصوص المرحلة الانتقالية على بنود أخرى تتعلق بالقضاء، والعدالة

الانتقالية، والمصالحة، والإدارة المحلية، والمعتقلين، والمختفين قسريا، كما تؤكد الخطة على عدم اجتثاث "البعث"، وأنه كإجراء لبناء الثقة في هذه العملية، سيتضمن الاتفاق المؤقت قائمة متفق عليها من [120] اسما لأشخاص لن يتقلدوا مناصب خلال المرحلة الانتقالية بسبب دورهم في الصراع، حسب تعبير الوثيقة.

الدولة الجديدة

وهي المرحلة الأخيرة في خطة "دي ميستورا"، وفيها تنفذ نتائج الحوار الوطني وعملية مراجعة للدستور، إلى جانب عقد انتخابات تشريعية ورئاسية برعاية أممية.

الوثيقة الثانية

وتتحدث الوثيقة عن إنشاء مجموعات عمل تقول خطة "دي ميستورا" إن الهدف منها توفير آلية يمكن من خلالها للسوريين تحديد وتوضيح المحاور الرئيسية لبيان جنيف التي تم تحديدها خلال المرحلة الابتدائية من المشاورات في مايو / أيار – يونيو / حزيران 2015، وهذه المجموعات ستعمل برعاية المبعوث الأممي وستكون تحت إدارته هو ونائبه.

كل مجموعة عمل ستقوم بمعالجة أحد هذه المحاور الرئيسية التالية:

[الأمن والحماية للجميع:] ستركز هذه المجموعة على الأولويات الإنسانية الملحة بما فيها إنهاء الحصار، وحماية المدنيين واللاجئين وإطلاق سراح المعتقلين (...).

[العسكر، الأمن، مكافحة الإرهاب:] ستقوم هذه المجموعة بمعالجة قضايا تتعلق بالتنسيق الأمني، ومحاربة الإرهاب، ووقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين، وانسحاب المقاتلين الأجانب، وإيقاف التدخل الأجنبي، إصلاح قطاع الأمن (...).

القضايا (المسائل) السياسية والقانونية: ستركز هذه المجموعة، من بين أمور أخرى، على وضع مزيد من التطوير للمبادئ الأساسية لتوجيه (لإرشاد) الدولة في المرحلتين الانتقالية والمستقبلية، هيئة الحكم الانتقالي، توصيات بخصوص العدالة الانتقالية والمساءلة، والأعمال التحضيرية لعقد حوار وطني، والأعمال التحضيرية للإصلاح (للتعديل) الدستوري وللانتخابات.

استمرارية الخدمات العامة، وإعادة الإعمار، والتنمية: ستركز هذه المجموعة، من بين أمور أخرى، على الحفاظ على مؤسسات الدولة بما في ذلك تقديم الخدمات العامة؛ ضمان (وجود) قيادة مسؤولة، وشرعية، وخاضعة للمساءلة التي تلهم الثقة العامة، والتي تعمل وفقا لمبادئ الحكم الرشيد وحقوق الإنسان؛ أولويات التنمية وإعادة الإعمار؛ والحفاظ على الثروة الوطنية، وتنسيق المساعدات الدولية، والتنمية الاقتصادية والمالية.

مسودة الإطار التنفيذي لبيان جنيف

I. الدعم الدولي والإقليمي:

1. يجب أن تكون جهود المبعوث الخاص مدعومة بآليات إقليمية ودولية. يمكن للمبعوث الخاص تحديدا إشراك الجهات الكبرى الفاعلة إقليميا ودوليا عندما يرى أن هناك حاجة لذلك.

2. يمكن استدعاء هذه الجهات الفاعلة لتنسيق الدعم السياسي لجهود المبعوث الخاص، توظيف علاقاتها مع الجهات السورية لتعزيز استعداد هذه الأخيرة لتنفيذ التعهدات والالتزامات وتأييد عملية التسوية السياسية، توفير منبر للحوار بخصوص التسوية السياسية ومحاربة الإرهاب، وبمجرد التوصل إلى اتفاق مؤقت، سوف تقوم هذه الجهات بدعم تنفيذه. ونظرا لتطور الديناميات الإقليمية يمكن تشكيل **مجموعة اتصال**.

II. مرحلة التفاوض:

3. يجب أن تقوم المفاوضات التي يجريها المبعوث الأممي الخاص، من خلال المحادثات المباشرة أو المفاوضات المباشرة وبمساعدة نشطة من الأمم المتحدة، على أساس بيان جنيف والإطار التنفيذي، كما تهدف هذه المفاوضات للتوصل إلى **اتفاق مؤقت** ضمن *[عدد متفق عليه من/x]* الأشهر. يجب أن يتوفر في **الاتفاق المؤقت** مقاربة دستورية، يمهد لوقف إطلاق نار دائم بين طرفي الاتفاق، التعاون والتكامل بين القوات المتحاربة *[ضمناً لكي تقوم بمحاربة المنظمات الارهابية]*، إصلاح قطاع الأمن، مبادئ أساسية يتم تطبيقها طوال المرحلة الانتقالية وفي سورية المستقبل بعد المرحلة الانتقالية، إنشاء سلطات انتقالية، وتدابير لازمة لتسهيل العودة الاختيارية للنازحين واللاجئين. إن هذه العملية هي بقيادة سورية، وهي ملك للسوريين، وهي خاضعة لعملية صنع قرار سوري.

4. منذ بدء المحادثات، كإجراء لبناء الثقة، يلتزم الطرفان بالامتناع عن أساليب الحرب المنصوص عليها، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، أي شكل من أشكال الأسلحة الكيماوية وأية وسيلة من وسائل الإرهاب، وغيرها من الأساليب. يجب على الطرفين أيضا أن يسمحا بإيصال المساعدات الإنسانية دون قيود. يمكن الاتفاق على تدابير إضافية لبناء الثقة، بما في ذلك على سبيل المثال الإفراج عن المعتقلين السياسيين وتعليق إجراءات محكمة الإرهاب. ستراقب **مجموعة الاتصال** احترام الطرفين لهذه الالتزامات.

5. لتسهيل بناء الثقة خلال المرحلة الانتقالية، وفي الدولة ***المرجوة*** بعد المرحلة الانتقالية، فإن **الاتفاق المؤقت** سوف يقوم باعتماد واحترام مجموعة من المبادئ الأساسية. يجب أن تتضمن هذه المبادئ الأساسية الآتي: السيادة، الاستقلال ووحدة الأراضي السورية، لا منتصرين – ولا مهزومين، دولة غير طائفية، تعددية، ديمقراطية، ذات تعددية حزبية تقوم على الشمولية، التمثيلية (لكافة مكونات المجتمع) والمواطنة، المساواة في الحصول على الخدمات العام، سيادة القانون، حقوق الإنسان والمساءلة.

6. في حالة لم يتوصل الطرفان إلى **اتفاق مؤقت** بعد *[x]* أشهر، يجب أن يقوم المبعوث الخاص بتقييم الوضع والتشاور مع مجموعة الاتصال. يمكن للأمين العام أن يتقدم بهذه التوصيات إلى مجلس الأمن على النحو الذي يراه مناسبا.

III. المرحلة الانتقالية:

7. التعهد *[والالتزام بـ]* بوقف إطلاق النار المستمر يعد أمرا أساسيا للمشاركة في المؤسسات الانتقالية. يجب أن يتضمن الوقف الدائم لإطلاق النار تعريفا وجدولا زمنيا لوقف الدعم ولانسحاب جميع المقاتلين الأجانب.

8. يجب أن تستمر المرحلة الانتقالية التحضيرية *[x]* أشهر. خلال المرحلة التحضيرية، يجب أن تملك هيئة الحكم الانتقالي صلاحيات تنفيذية محددة. في المرحلة الانتقالية الكاملة، والتي تستمر *[عدد]* أشهر، يجب أن تملك هيئة الحكم الانتقالي كامل الصلاحيات التنفيذية *[مع إمكانية استثناء الصلاحيات السرفية (الاحتفالية)]*.

9. يجب أن تعكس هيئة الحكم الانتقالي الشعب السوري على أساس غير طائفي وغير تمييزي. يجب أن تتشكل من ممثلين عن الحكومة، والمعارضة، وممثلين عن المجتمع المدني غير مرتبطين بالحكومة أو بالمعارضة.

10. منذ لحظة إنشائها، يجب أن تمتلك هيئة الحكم الانتقالي سلطة كاملة على كافة المسائل العسكرية والأمنية، كما يجب أن تقوم بالإشراف على المجلس العسكري المشترك. يجب أن تقوم هيئة الحكم الانتقالي بضمان حماية جميع المواطنين، وإيصال المساعدات الإنسانية، و أن تقوم بدعوة المجتمع الدولي للمساعدة في محاربة التنظيمات الإرهابية.

11. سيقوم المجلس العسكري المشترك بالتنسيق مع الهياكل العسكرية المحلية الموجودة. سيضم المجلس ممثلين عن الأطياف المقاتلة التي لها وجود مهم. وسيكون بمثابة منصة لقيادة جميع العمليات العسكرية بين الأطراف. سيضمن احترام وقف إطلاق النار بين الأطراف، القتال المشترك ضد التنظيمات الإرهابية واستعادة وحدة الأراضي.

12. سيعمل المجلس العسكري المشترك مع الهياكل العسكرية المحلية القائمة، وعند الحاجة، سيقوم بإنشاء لجان محلية لوقف إطلاق النار. إن أي تنظيم مسلح غير مدرج في المجلس العسكري المشترك يجب أن تكون له مشاركة في اللجنة الإقليمية و/أو المحلية لوقف إطلاق النار.

13. يجب أن يكون هناك مؤتمر وطني سوري يضم أشخاصا ممثلين عن الحكومة، والمعارضة، والمجتمع المدني. يجب أن يكون الثلث على الأقل من كل مجموعة من النساء. يجب أن يقوم المؤتمر الوطني السوري بإجراء عملية حوار وطني. من ناحية أخرى، سيقوم المؤتمر الوطني السوري بتعيين لجنة لإجراء مراجعة للدستور. سيقوم أيضا بتقديم المشورة (النصيحة) لهيئة الحكم الانتقالي في عملها. *[سيتم تعليق مجلس الشعب طوال فترة المرحلة الانتقالية، وأية وظائف تنظيمية لازمة سيتم تنفيذها من قبل هيئة الحكم الانتقالي].*

14. طوال المرحلة الانتقالية، يجب توسيع المحكمة الدستورية العليا بأشخاص تعينهم المعارضة وممثلين مدنيين إضافيين. يجب إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى لكي يكون مستقلا. سيتم إغلاق محاكم مكافحة الإرهاب ونقل تبعيتها إلى القضاء العادي.

15. يجب أن تقوم هيئة الحكم الانتقالي بتعيين لجنة مستقلة لصياغة المقترحات، لتقديمها إلى الحوار الوطني الذي يجريه المؤتمر الوطني السوري *[أو المقدمة إلى هيئة الحكم الانتقالي]*، عن برنامج العدالة الانتقالية، المساءلة والمصالحة، بما يتفق مع القواعد والمعايير الدولية.

16. في المناطق التي لا تتوفر فيها إدارة محلية فعالة أو الخدمات العامة، يجب على هيئة الحكم الانتقالي أن تقوم بتنظيم تابعية، وهيكلية وتكوين المجالس المحلية.

17. سيتم الحفاظ على مؤسسات الدولة وإصلاحها، بما في ذلك الجيش والأمن بشكله الأوسع والسلطة القضائية ، مع ضمان الكفاءة المهنية وتعزيز التنوع.

18. لن يكون هناك عملية اجتثاث البعث. وكإجراء لبناء الثقة في هذه العملية، سيتضمن الاتفاق المؤقت قائمة متفق عليها من *[120]* اسما لأشخاص لن يتقلدوا مناصب خلال المرحلة الانتقالية بسبب دورهم في الصراع. *[يجب أن تغلق مؤسسات استخبارية بعينها].*

19. يجب أن تقوم لجنة المعتقلين والمختفين قسريا بالسعي للإفراج الفوري عن معتقلين معنيين والبحث عن الأشخاص المختفين قسريا. يجب أن تتألف اللجنة من ممثلين معينين من قبل الحكومة، والمعارضة، والمجتمع المدني.

20. يجب على المجتمع الدولي أن يشتغل لإزالة كافة العقوبات الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية. كما عليه أن يبذل أيضا مساهمات كبيرة لإرجاع اللاجئين والنازحين، ولإعادة بناء الاقتصاد السوري وتطويره.

21. على المجتمع الدولي أن يساعد الأطراف السورية لضمان انسحاب جميع المقاتلين الأجانب. بناء على دعوة من هيئة الحكم الانتقالي، فإن المجتمع الدولي سيساعد هيئة الحكم الانتقالي بمحاربة التنظيمات الارهابية المتواجدة في سورية.

22. يجب على بعثة الأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ **الاتفاق المؤقت** *[قد يشمل هذا الأمر تقديم الدعم لمراقبة عملية وقف إطلاق النار]*.

IV. الدولة الجديدة:

23. في نهاية المرحلة الانتقالية، يجب تنفيذ نتائج كل من الحوار الوطني وعملية مراجعة الدستور. يجب عقد انتخابات تشريعية ورئاسية برعاية الأمم المتحدة وبمساعدة تقنية من طرف الأمم المتحدة أيضا. سوف تشهد سورية بذلك تدشين بداية عهد سلام جديد. إن المبادئ الأساسية المحددة في **الاتفاق المؤقت** ستبقى سارية المفعول كجزء من الدستور.

انتهى

رابط المقال : https://www.noonpost.com/8089/